هزيمة البيروقراطية والاصلاحية أمام القوى اليمينية في انتخابات الجامعة اللبنانية

لقد دفعت جماهير طلابنا دما وعرقا حتى اقامت عنوة الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية وهذه الجماهير ما زالت تدفع للمحافظة عليه في اطار الخط الوطني والقومي الهادف لتحقيق آمالها في التطور والتحرر .

من هنا فان انتخابات ١٩٧٤/١/١١ وضعتنا امام نتائج متوقعة بنظرنا تتطلب منا البحث في اسبابها وانعكاساتها . فمن المعلوم ان القوى الديمقراطية تمسك بزمام الاتحاد الطلابي منذ سنتين بفضل دعم جماهير الطلبه الوطنيين لها طيلة السنتين المنصرمتين . وهذه الجماهير لم توصل القوى الديمقراطيه لقيادة الاتحاد الا لكون هذه القوى « اسما على مسمى » وتقوم بدورها النضالي الطليعي الذي يؤمن مصالح الجماهير وآمالها . وقد جاءت نتائج انتخابات اليوم لتضع امامنا سؤالا اوليا : هل انتهى دور الجماهير ؟ جماهير الخامس من حزيران والمطار وعكار والنبطيه وغندور و ٢٣ نيسان وايار .. وجماهير التصدي للسماسره والاحتكار ، هذه الجماهير لم ولن تنهي دورها .

اذا لماذا لم تندفع الجماهير هذه المره لتاييد القوى الديمقراطيه ، ان كل متعلق ولا شك بالظروف الموضوعيه التي نعيشها والموجبات النضاليه المفروضه علينا كطلاب داخل الجامعه وخارجها لانه من السفسطه والغباء فعلا فصل العمل الطلابي عن العمل الوطني وخوض نضال نقابي بحت . ففي الظروف المصيريه التي تعيشها امتنا العربية لا بد وان يكون للحركه الطلابيه التي تشكل جزءا من الحركه الشعبيه دورا هاما في النضال من اجل تفجير الثوره الوطنيه الديمقراطيه . وان الحركه الطلابيه التي خاضت اعنف واشرس المعارك الوطنيه والقوميه وناضلت من اجل حمايه الثوره الفلسطينيه تصر على التصدي لكل مشاريع التصفيه والنضال لتعبئه كافه الطاقات الجماهيريه لفضح اضاليل القوى الانهزاميه والقوى المعاديه لاستمرار خوض معركه التحرير الشامله وذلك عبر المشاركه في العمل الى جانب الثوره الفلسطينيه ودعم مواقعها ووجودها على كافه اراضي المواجهه واتخاذ كافه التدابير التعبويه لمواجهه تحديات الموقف الراهن والتصدي للمواقف التآمريه للسلطه اللبنانيه ضد المقاومه الفلسطينيه وضد الحركه الوطنيه والنضال من اجل تعزيز المكاسب الديمقراطية التي حققتها الحركه الشعبيه عبر نضالاتها المستمره .

ولا شك ان هذا الشعور الوطني والقومي العميق الذي اظهرته الجماهير الطلابيه انما كان نابعا من نضالها الطلابي وصدامها المستمر مع السلطه واذنابها . ولم تنجح محاولات فرض تصور ليبرالي واصلاحي على حركتنا تقوم على مطالبة السلطه بالخطط التربوي وتكتفي باستجداء ما تجود ديمقراطيتها السياسيه من « شوائب على صعيد الدعيه والممارسه » .

هذا التصور الذي بناه المؤتمر الوطني الاول للتربيه بموافقه ممثلين عن قيادة الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانيه ، لينجح في طمس وجه الجامعه الوطني والنضالي وفي طمس حقيقه نوايا السلطه واليمين الذي سرعان ما انكشف عدوله عن خوض نضال فعلي كما اسفرت السلطه عن ديمقراطيتها بالارهاب والقمع والاعتقال امام اندفاع القاعده الطلابيه في تحركها استنكارا لصرف المعلمين ودفاعا عن الحريات الديمقراطية .

كما جاءت حوادث ايار ضد المقاومه الفلسطينيه لتثبت لمن ساورهم الشك بان اليمين الطلابي هو احتياط رجعي للسلطه وان وهم جره الى المواقع النضاليه المتقدمه للحركه الطلابيه يبقى وهما دون اساس وارتباطه بالسلطه اقوى من ان يبرره بعض الشعارات المطلبيه والاصلاحيه .

هذا الدور الوطني والديمقراطي والنضالي هو ما يجب ان نطرحه على انفسنا كقوى وطنيه طلابيه عبر النضال في اتجاه التصدي للوطنيه الاستعماريه الطبقيه للتعليم و الجامعه وللفكر الانعزالي الذي يروج له والنضال من اجل جامعه وطنيه وفعليه لهذا الشعب . واما عن جماهريه العمل النقابي وديمقراطيته فذلك يتطلب عدم تحويل العمل النقابي الى هياكل خاويه بعيده عن النضال الطلابي . فلا تحول الهيئات النقابيه وخاصه الفروع الى هياكل بيروقراطيه معزوله عن القاعده الطلابيه ووجهه نظرها وما حصل في خلوه البوريفاج حول كليه التربيه مثل على هذا النمط من السلوك غير المرتبط بالقاعدة الطلابيه . بينما تشكل الهيئه والجمعيه الطلابيه ضمانه فعليه في وجه مناورات السلطه وقد اتى قرار وزير التربيه لتجميد مقررات خلوة البوريفاج ليؤكد على انه لا يمكن ادعاء احراز مكاسب نابعة من خارج النضال الطلابي كما يتطلب ان نعطي الجمعيات صلاحيه التصويت لاقرار مقترحات محدده ومعروفه ومناقشه ضمن القاعده الطلابيه .

كما يتطلب ذلك الضمان ان يتم طرح القضايا التي يستطيع الطلاب ان يناضلوا في سبيلها في الكليات والصفوف الى جانب المسائل العامه التي احتضر عمل الاتحاد (منح وطنية – ضمان صحي – كتاب جامعي – الغاء سني الكفاءة) وقد اثبت تحركات كلية العلوم الاخيرة امكانيه اشكال نضالية تاخذ في وجه تعنت الاداره .

ويتطلب كذلك الا يبقى الطلبه العرب وغيرهم خارج اطار الاتحاد وعلى هامش النضالات التي تخصها طلاب الجامعه اللبنانية وذلك يتجاوز مواقف التنازل امام اليمين الانعزالي الذي حكم سياسه وتركيب الاتحاد .. وتحكم ارتباط النضال الطلابي بالنضال الوطني يجب كسر عزله الجامعه عن النضال الجماهيري العام وادخال كافه القضايا العامه التي تطرح خارج الجامعه من قضايا قومية ووطنية وسياسية .

هذه الاتجاهات والمهمات تحتم علينا النظر الى العمل الجامعي من زاويتين اساسيتين : من جهه اهمية العمل على اسقاط اليمين الرجعي المتزلم للسلطه والعمل على تنمية قوى النضال الوطني والقومي الجماهيري وتوضيح خطها وحشد طاقات القاعده الطلابيه الوطنيه داخل الجامعه . وهذا لا يكون ابدا بالسلم للخط انتهازي الضيق والنظره الاقليميه الخاطئه والممارسه الفوقيه التي سارت عليها قياده الاتحاد في السنتين الماضيتين . ان الممارسه اللاجماهيريه التي سارت عليها القوى الديمقراطيه اثناء قيادتها للاتحاد وعملها ضمن الاطار النقابي البحت عدا بعض المواقف الكلاميه التي لم تتعد البيانات والتصريحات الصحفيه . بالاضافه لاستهتارها باراء وملاحظات القوى الوطنيه الاخرى قد خلقت حالة من التململ في صفوف الطلاب الوطنيين الذين راوا ان قضايا الطلاب تتعدى مشكله كافيتريا او منحه دراسيه تقدمها الدوله بحملة اعلاميه ضخمة مع سائر المكتسبات المفرغة من محتواها الوطني فعلا . ونتيجة للانعزالية التي

على رغم التنازلات التي قدمها الجبهه الوطنية كانت تحمل مسؤوليها قياده الاتحاد وممارستها الفوقيه تسليمها بالخط النقابي الضيق كان لا بد من بروز تيار وطني يعمل على تنميه النضال الوطني والقومي الجماهيري داخل الجامعة اللبنانيه من بروز الجبهه الوطنية الطلابية بخطها المميز عن خط الاصلاحية الذي تلزمه قياده الاتحاد السابقه اما عن القول بواجب جميع القوى ان تضع نصب اعينها مختلف الاحتمالات ومردودها العملي مستقبلا واختيار الطريق الاسلم لتحديد الثقة بقياده اليسار للاتحاد من جهه ولتصحيح اخطائه التي ارتكبها من جهه ثانيه فنحن نقول ، انه ما من وطني يرفض وصول قياده تورية رئاسة الاتحاد ، لكن طرح القوى الديمقراطيه التي قدمت كممارساتها الماضيه تجسيما اجابيا ورفضها ممارسه اي نقد ذاتي واصرارها على المضي في خطها (مناقشات التحالف قبل الانتخابات) جعلت من المؤوس

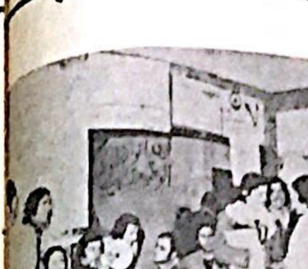

منه امكانيه اعتبار الفتره القادمه فتره تصحيح اخطاء . بالرغم من كل ذلك فقد حاولت الجبهه الوطنية الطلابيه التحالف مع القوى الديمقراطيه في محاوله منها لاسقاط اليمين ، والدفاع عن الحريات الديمقراطيه .

لكن محاولة الاخرة الاصرار على مواقف غير منطقية من ناحيه التحالف واهمالها لاراء الاخرين على رغم التنازلات التي قدمتها الجبهه الوطنيه الطلابيه للحفاظ على قياده اليسار لاعتبارها المعركه سياسه وليست انتخابيه وبعد ان اعلنت القوى الديمقراطيه مواقفها على شكل التحالف ، وبعد اتصالات نظمته بكافة الاطراف بقيت تماطل في مواقفها حتى صباح ٧٤/١/١١ حين استانفت ممثلوها لعدم امكانيه التحالف ، بحجه معارضه اطراف القوى الديمقراطيه الذي لم يرض على نفسه ان تكون جسرا تمر عليه الاخرون ، وانزلت القوى الديمقراطيه لوائحها منفرده فاختارت الجبهه الوطنيه الطلابيه الانسحاب وايدت القوى الديمقراطيه وقد عمل عناصرها باخلاص لدعم هذه اللوائح لكن من اين تشترى الجماهير ؟ ■■

بقلم طالب جامعي

من المسؤول عما يجري في مستشفى صيدا الحكومي؟

يدخل الانسان ومعه مريضه في حالة المرض الشديد الى مدخل الطوارئ في مستشفى صيدا الحكومي مستقبل بالترحاب والاهتمام من قبل الموظفين الذين يبادرون للاتصال بالطبيب المناوب المختص يحضر على الفور ، ويبدأ يسجل المعلومات عن المريض ، سماحا بان المريض فلسطيني ... فيتوقف الطبيب عن الكتابه ... انا اسف ... قوانين المستشفى لا تسمح بدخول الفلسطيني .. فمعلم الموظفون ما دار بين الطبيب واهل المريض ويعرفون بان المريض فلسطيني سرعان ما يتحول الاهتمام والترحاب الى الاهمال وعدم الاكتراث .... ويستمر الجدل بين الطبيب واهل المريض ، ومريضهم قد يكون في حالة الخطر الشديد .. اسم تابعون للاونروا.. دعنا نتصل بمستشفى الجامعة الاميركية لعله يستقبلكم ... بعد الاتصال تكون الاجابة سلبا ... ما العمل ؟

واسطه من شخصيه تؤثر على ادارة المستشفى !!

قد يدخل المريض بعد مرور ساعة من الانتظار اذا اهتدى الى الشخصية ذات النفوذ في المستشفى ... ولا يدخله اذا لم يحالفه الحظ ولم يتوفق في العثور على اي شخصيه يسمح له بالدخول ... ولكن ماذا يحدث للمريض عندما يدخل الى المستشفى ويدخل الى الغرفة والسرير المخصصين له .. هناك المأساة ... هناك تطمس قدسية الطب ... هناك التمييز ... هناك اللاانسانية ... يمر الطبيب المختص ليتفقد المرضى فيصل الى احد الاسره ويهم بفحص المريض فتهمس الممرضة باذنه بانه فلسطيني .... فيرفع يده ويدير ظهره ولا يكمل فحصه ... ويجيء اليوم الثاني ويعيد الطبيب الكرة ... ويبدو انه قد نسي المريض الفلسطيني فيهم بفحصه ويرجع ويتذكر بانه فلسطيني ... آسف ... « انو من عين الحلوة » ... نعم ... فيترك المريض وينتقل الى الاخرين ... وتتكرر المأساه يوميا مع عشرات الفلسطينيين ..

لا بد من التنويه بان الدم العربي والواجب الطبي الانساني يتحرك في نفوس البعض فيخالفون قوانين المستشفى ويقومون بواجبهم بصدق واخلاص ... الى هؤلاء لهم منا الف تقدير ... والى اولئك المستهترين بحياة الانسان نقول : اخجلوا واحترموا اليمين الذي اقسمتموه والمهنة المقدسة التي تمارسونها .

هكذا يعامل المريض الفلسطيني في مستشفى صيدا الحكومي اذا كان في حالة طارئة ومستعجلة فكيف اذا كان في حالة المرض الاعتيادي ... من المسؤول عما يجري في هذا المستشفى !! هل هي سياسة عامة ام تصرفات فردية ... اننا نسأل وننتظر الجواب ...

نحو الاضراب العمالي في ٦ شباط
استنكارا للاحتكار والغلاء ومماطلة الدولة

بدات النقابات العمالية والاتحادات والمؤسسات الوطنية والشعبيه تهيء نفسها للمواجهه المرتقبة بين الفئات اللبنانية الكادحة والدولة في يوم ٦ شباط ١٩٧٤ ، حيث هدد الاتحاد العمالي العام باعلان الاضراب المفتوح احتجاجا على الغلاء وارتفاع الاسعار وتدني مستوى المعيشة وازدياد الاحتكار. وكان الاتحاد العمالي العام قد هدد باللجوء الى الاضراب بسبب الغلاء عدة مرات .

في المرة الاولى ، نفذ الاضراب لمده يوم واحد في ٢٨ آب الماضي حيث اقفلت المحلات التجارية وتعطلت ١١ الف الاقتصاديه الخاصة والعامة في البلاد وقامت تظاهره شعبيه ضخمة فوتت على الدولة فرصة تطويق الاضراب وتنفيس النقمة الناجحة في صفوف الجماهير وكشفت تواطؤ بعض قيادات الاتحاد العمالي وخيانتهم لمصالح الطبقة العاملة اللبنانية .

في المرة الثانية ، هدد الاتحاد العمالي باعلان الاضراب المفتوح في ٢٨ ايلول الماضي ، وجاء اليوم ومر دون ان ينفذ الاتحاد دعوته ووعده للاضراب بحجة انه سيعطي الدولة فرصة اخرى لمحاربة الاحتكار (!؟) ولذلك اجل الاضراب الى يوم ٢٨ تشرين الاول الماضي .

في المرة الثالثة ، وقعت الحرب العربية – الاسرائيلية الرابعة وتحت مظلة «الوحدة الوطنية» و « الجبهة الداخلية » اجل الاتحاد العمالي العام الاضراب المفتوح الذي وعد بقيامه في اواخر شهر تشرين الاول ، وفي الوقت نفسه استغل التجار فرصة الحرب لرفع اسعار الحاجيات الاستهلاكية وكافة المواد الغذائية مما ساهم في زيادة نقمة الجماهير اللبنانية ورفضها لسياسه المماطلة من قبل الدولة لقمع الاحتكار او لسياسة التخاذل والاستسلام التي تنتهجها بعض قيادات الاتحاد العمالي العام اليمينية .

في المرة الرابعة ، اجتمع الاتحاد العمالي العام في عدة جلسات طوال شهر تشرين الثاني وقرر الاضراب المفتوح في شهر كانون الاول .

الا ان شهر كانون الاول بدلا من ان يكون شهر الاضرابات كان شهر المساومات من جديد والمماطلة والتسويف على حساب جماهير لبنان الكادحة .

في المرة الخامسه ، بدات الانشقاقات والخلافات تدب في صفوف الاتحاد العمالي العام ، بين اتجاه يميني متخاذل امام التجار والاحتكار واتجاه متقدم يريد ان يعلن الاضراب باسرع وقت بعدما نضجت الظروف الموضوعية لاعلانه وبعدما تمت تهيئة الاجواء السياسية والشعبية اللازمة لاعلانه .

وكان هنالك رأيان في الموضوع ، الاول يقول بتاجيل الاضراب الى يوم ٦ شباط وهو الاتجاه الغالب ويمثل الطرف اليميني والثاني يقول بضرورة الاسراع في اعلان الاضراب في يوم ١٢ كانون الثاني .

الا ان شدة الخلاف ودعم الدولة لاتجاه الراي الاول وخوفا من انشقاق صفوف الطبقة العاملة وتبعثرها وبالتالي تحقيق الدولة للحلم الذي لم تكن تحلم به ، تقرر تاجيل الاضراب الى يوم ٦ شباط على ان يكون هذا الموعد نهائيا .

وتعاهدت مختلف اتجاهات قيادة الاتحاد العمالي على ان الاضراب لن يؤجل او يلغى الا اذا نفذت الدولة مطالب العمال التالية :

١ – رفع الحد الادنى للاجور الى ٣٠٠ ليرة لبنانية .

٢ – خفض الايجارات بنسبة ٢٥٪ .

٣ – فتح اسواق شعبية وتعاونيات استهلاكية للمواطنين .

٤ – الغاء مادة التمثيل التجاري ، والسماح للتعاونيات باستيراد حاجاتها مباشرة دون اللجوء الى التجار .

٥ – شمل الضمان الصحي للعمال الزراعيين.

طبعا ، ان الدولة لم تنفذ شيئا من هذه المطالب حتى الان . ولذلك بدات النقابات العمالية تعقد الجمعيات العمومية منذ اسبوع معلنة التزامها بموعد الاضراب مهما حدث من وعود كاذبة وتخاذل او تراجع من بعض قيادات الاتحاد العمالي ، حتى ان بعض النقابات والاتحادات العمالية (نقابه سائقي ومالكي السيارات العمومية ونقابة مستخدمي وعمال المطاعم والفنادق والملاهي) باشرت التهيئة للاضراب وحددت موعد اعلانه في ٥ شباط .

امام هذه الحالة ، على كل القوى الوطنيه والتقدميه ، وكافة الاتحادات العماليه والنقابات المهنية والحرفية ، وعلى الاحزاب الوطنيه والديمقراطيه وكافه عمال ومستخدمي المؤسسات الاقتصادية الخاصه والعامة ، وضع كافة الجهود وكل القوى بزخم وفعاليه ونشاط لانجاح الاضراب العمالي في ٦ شباط وتطوير هذا الاضراب وتجذيره وتمديده الى اجل غير مسمى مع تحديد اهدافه بشكل موضوعي ومدروس خوفا من اقدام الدولة على افشاله او عرقلته .

المطلوب الان، هو وحدة الطبقه العاملة ووحده اهدافها المرحلية ووحدة ادواتها النقابيه ووحده تلاحمها مع القوى الوطنية والديمقراطية لدفع الجماهير باتجاه الاضراب العمالي المفتوح .

الوضع الزراعي في برنامج الحزب الشيوعي اللبناني:
دراسة وتحليل، حلول مقترحة، وأساليب عمل

عقد الحزب الشيوعي اللبناني مؤتمرا صحفيا في مركزه يوم الثلاثاء الموافق ١٥ كانون الثاني ، لشرح القضايا التي يتطرق اليها « البرنامج الزراعي » الذي اقترحه المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي واقره المؤتمر الثالث .

الا ان صدوره تاخر نظرا لتعقيدات المسالة الزراعيه في لبنان وتداخل انماط الانتاج فيه ، مما فرض تاخير صدوره لاستكمال البحث والمناقشه والدراسه الموضوعيه للواقع الزراعي وما يحمله معه من مشاكل اجتماعيه واقتصادية وسياسية ، وما يطرحه حل المسالة الزراعيه من قضايا وطنية وطبقية .

وهذا اهم ما عالجه المؤتمر الصحفي:

« يتالف البرنامج الزراعي للحزب الشيوعي اللبناني من ثلاثة فصول . الاول مكرس لدراسة وتحليل الوضع الزراعي كما هو في لبنان، من قوى منتجة وعلاقات انتاج ، وتبيان اسباب تخلف وتاخر تطور الزراعه عن وتائر تطور سائر القطاعات، واسباب المصاعب التي يعانيها العمال الزراعيون والفلاحون والمزارعون ، وسياسه الدوله في الميدان الزراعي ، وتحليل النضال الطبقي في الريف ، ومواقف ومصالح مختلف الفئات الاجتماعيه الريفيه .

الفصل الثاني يتضمن الحلول التي يقترحها الحزب كبديل لهذا الواقع ، لحل القضية الزراعية في لبنان ، اي البرنامج الزراعي للحزب المؤلف من قسمين ، قسم مرحلي مطلبي يقترح حلولا انية لمشاكل الزراعة والعاملين فيها، والقسم الثاني اسس عامة لاصلاح زراعي ديمقراطي يحل القضية الزراعية بشكل جذري لصالح العاملين في الزراعة ، ولصالح تطور الانتاج الزراعي كجزء اساسي من الانتاج الوطني.

الفصل الثالث والاخير مكرس لاساليب العمل في سبيل تنفيذ البرنامج الزراعي . »

و « لقد جاء صدور البرنامج الزراعي لحزبنا الشيوعي تعبيرا عن حاجة موضوعية في مرحلة خاصة من تطور لبنان وكل الوضع في الريف ، مرحله تتميز بالتطور الواسع للراسمالية في الريف وتبدل اساليب الاستثمار السابقه، شبه الاقطاعيه ، باساليب الاستثمار الراسمالي الحديثه ، وتفاقم الاستقطاب الاجتماعي واشتداد وطأة الاستثمار الذي يعانيه العمال الزراعيون والفلاحون الصغار المتوسطون واحتدام النضال الطبقي في الريف وتأزم وضع الزراعة بشكل عام » .

و « سنه بعد سنه تتدنى حصه الزراعه من الدخل الوطني . عام ١٩٥٠ كانت ٢٠٪ اصبحت الان اقل من ١٠٪ . وتدنى باستمرار نسبه ما يعطيه الانتاج المحلي من حاجات لبنان الغذائيه الرئيسيه .

فلبنان يستورد الان حوالي ٧٥٪ من حاجته للحبوب و ٨٠٪ من اللحوم و ٦٠٪ من الحليب ومشتقاته . وما يصدره لبنان سنويا من خضار وفواكه ومنتجات الدواجن وغيرها لا يغطي سوى نصف مستورداته من المواد الغذائيه .

ومع ذلك، ورغم صغر مساحة لبنان، تتناقص المساحه الزراعيه بدل ان تتسع . وفي السنوات الاخيرة اهمل حوالي ٧٠ الف هكتار من الاراضي البعلية والقليلة الخصوبة ، وهذه يشتريها الان باسعار رخيصة كبار الملاكين والراسماليين ، ومساحة الاراضي التي يمكن استصلاحها وزرعها تبلغ ١٧٠ الف هكتار ، اي ان الارض المهملة والتي يمكن استصلاحها في لبنان توازي المساحة التي تزرع الان .

وليست الارض وحدها التي تهمل بل ايضا مياه الري . الري يزيد الانتاج من ٣ الى ٥ مرات على الاقل . ولكن القسم الاكبر من مياه لبنان يذهب هدرا . وطوال عهد الاستقلال لم ترتفع المساحه المرويه الا ١٦ الف هكتار معظمها رويت من ابار ارتوازية نبشها الافراد . وقصه الليطاني مثل على موقف الدولة من الري .

كلفه الانتاج في الزراعه اللبنانية مرتفعه رغم تدني اجور اليد العامله . وهذا يعود الى ارتفاع الريع العقاري الذي يفرضه كبار الملاكين ، والى ان المزارع ، خاصة الصغير والمتوسط ، لكي ينجز عملية الانتاج ، لا بد ان يمر بشبكة من المستثمرين ، من الحصول على السليفات الى شراء البذار الى شراء او استئجار الالات الزراعية الى الاسمدة والادوية الزراعية مرورا فيما بعد بوسائل التوضيب والبرادات والوسطاء والتجار .

قروض بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري تتناقص سنة بعد اخرى ، وتدنت نسبتها الى حوالي ٣٪ من مجمل التسليفات الزراعيه . ويستاثر بها بالدرجه الاولى كبار الملاكين، ولا يبقى امام المزارع الصغير والمتوسط سوى البنوك الخاصه والمرابين بفوائد تتراوح بين ١٢ و١٥٪ وتصل الى ٥٠٪ على يد المرابين.

اسعار الالات الزراعية تزيد حوالي ٢٠٪ عنها في الكثير من البلدان الاخرى . واسعار الاسمده والادوية الزراعيه تزيد ضعفين واكثر عنها في بلد المنشا . وتخسر الزراعه ٢٠٪ تقريبا من مواسمها سنويا بسبب ضربات الطبيعه والاوبئه مع فقدان التدابير الوقائيه والمكافحه الفعاله.»

« ان اسباب هذا الوضع تكمن في علاقات الانتاج وفي سياسه الدوله الموجهه لخدمه مصالح الطغمة الماليه وكبار الملاكين بالدرجه الاولى . هذه قناعتنا ، وبرنامجنا الزراعي يؤكدها بالمعطيات الملموسه .

كثيرا ما يقال انه لا يوجد في لبنان اقطاعيون وملكيات كبرى وان الارض موزعة الخ .. ولكن حتى المعطيات الرسمية تدحض هذا القول . صحيح ان في لبنان الكثير من الملكيات الصغيره والمتوسطة ، ولكن الى جانبها نرى ٤٢٩ ملاكا كبيرا يملكون اراضي زراعيه توازي ما يملكه ٩١ الف ملاك صغير .

ان الدولة ، رغم كل التصريحات والبيانات والوعود ، لا تعمل شيئا لتغيير هذا الوضع في الريف ، بل ان سياستها واجهزتها موضوعه بالدرجة الاولى في خدمة كبار الملاكين والراسماليين ، وتستخدمها لصالح الاقطاع والاقطاع السياسي ولقمع الفلاحين ، كما جرى مع مزارعي التبغ وغيرهم . وعداء الدولة للديمقراطيه يبرز ، اكثر ما يبرز ، في الريف وخاصه في الجنوب . »